(الحياة، ١٩/٢/١٩٩٣). كما اتضح، ايضاً، في التصريحات التي أطلقها كريستوفر بشأن المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية؛ فبعد ان انهى زيارته الى تل ـ أبيب، أوضح ان بلاده «لا تمارس ضغطاً على اسرائيل»، وقال: «تحدثت مع الفلسطينيين عن التحديات التي تواجههم ومواقفهم، وقلت ان الولايات المتحدة الاميركية تريد القيام بدور فعّال ونشط، اذا استؤنفت المفاوضات من جديد؛ اذ سنعمل على تسهيلها بشكل أفضل من قبل، ولكن لا نستطيع عمل شيء الى حين استئنافها» (المصدر نفسه، ٢٥/٢/١٩٩٣).

وفي السياق عينه، اعتبر مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ادوارد جيرجيان، في شهادة له في حضور اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية التابعة للجنة الاعتمادات في مجلس النواب، ان جولة كريستوفر على المنطقة كانت «ناجحة». وشرح أهداف الجولة، فقال انها كانت لاعادة تأكيد ان عملية السلام تتضمن فرصة لتحقيق تقدّم في المرحلة المقبلة، و«لاعطاء اشارة عن ادراكنا ان ترك المنطقة من دون اهتمام قد يؤدي الى الحاق الأذى بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية». وأضاف، ان مهمة كريستوفر تناولت، ايضاً، شرح أهداف السياسة الاميركية في المنطقة، وأبرزها اهتمامها بحقوق الانسان، وبمشاركة سياسية أوسع في الشرق الاوسط، والترويج للاعمال والتجارة، وتأكيد الحاجة الى انهاء المقاطعة العربية لاسرائيل. وتحدّث عن الالتزامات التي قدّمتها بلاده، مجدداً، بالنسبة الى عملية السلام، وكرر ان السياسة الاميركية لا تزال تدعو الى العمل من أجل تحقيق حل سلمي شامل من خلال المفاوضات المباشرة، وعلى أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وقال ان لعب دور «الشريك الكامل» لا يعني ان بلاده ستكون بديلاً عن الاطراف المعنية نفسها، بل يعني الرغبة في مساعدة هذه الاطراف كوسيط صادق بهدف تقريب وجهات النظر فيما بينها (المصدر نفسه، ٩/٣/١٩٩٣).

مقترحات اميركية

لوحظ ان الانظار تركّزت، مرة أخرى، على ما يمكن ان يقرره الجانب الفلسطيني لجهة موقفه من قضية المبعدين. ففي مطلع شباط (فبراير) الماضي، نقلت القنصل الاميركي العام في القدس المحتلة، مولي وليامسون، الى الجانب الفلسطيني رسالة من الادارة الاميركية مفادها، ان بلادها «حريصة على عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن، ومعنية أكثر بأن تسفر هذه المفاوضات سريعاً عن نتائج»، وانها لن توجه دعوات الى عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في واشنطن «الاّ بعد تأكدها من حضور جميع الاطراف» بمن فيهم الفلسطينيون (المصدر نفسه، ٥/٢/١٩٩٣).

وبما ان الحضور الفلسطيني الى جولة مفاوضات جديدة ارتبط، بصورة أو بأخرى، في حل قضية المبعدين، فقد أشارت أوساط فلسطينية مطلعة الى ان الادارة الاميركية قدّمت اقتراحاً من ست نقاط لحل هذه القضية واستئناف عملية السلام، تضمّنت الآتي:

«اولاً ـ ان الابعاد ليس قاعدة، وسيتوقف كاجراء تتخذه اسرائيل.

«ثانياً ـ التزام اسرائيل تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩.

«ثالثاً ـ ستنصب الجهود لدرس كل حالة من حالات الابعاد على حدة.

«رابعاً ـ ان عدداً هاماً من المبعدين يزيد عن الرقم ١٠١ الذي كان موضع اتفاق اميركي ـ اسرائيلي، سوف يعاد في إطار الدفعة الاولى، فيما يسمح بعودة الآخرين في مهلة زمنية قصيرة.

«خامساً ـ التزام الولايات المتحدة الاميركية ان القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ هما مرجعية عملية السلام.

«سادساً ـ التزام اسرائيل الانسحاب من الارض الفلسطينية المحتلة في نهاية عملية السلام» (المصدر نفسه، ٢٦/٢/١٩٩٣؛ وديفيد هوفمان، انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٥/٢/١٩٩٣، ص ٦).

في هذا الصدد، أوضح مصدر فلسطيني، ان النقطة السادسة تركت في صيغة مبهمة وتحتمل العودة الى تفسير القرار الرقم ٢٤٢ بأنه يشمل اراضٍ محتلة وليس الاراضي المحتلة، اضافة الى عدم ذكر القدس بالاسم كجزء من الارض الفلسطينية المحتلة (الحياة، مصدر سبق ذكره).